المبادئ العامة لصيانة وترميم المباني الأثرية

تخضع عملية صيانة وترميم المباني والمعالم الأثرية والتاريخية لمبادئ متفق علها دوليا بغرض الصيانة والترميم السليم الحامل في طياته أصالة الآثار من كل نشويه خلال إدراح مواد جديدة قد تؤثر سلبا على هيكل ونمط و المظهر الخارجي للمباني القديمة. وبناء على هذه الرؤية، اجتمعت نخبة من الأثريين والمهندسين المعماريين في مدينة البندقية بإيطاليا سنة 1964 لسن جملة من المواد الأساسية لفلسفة ومنهج الصيانة والترميم، عرف "بميثاق البندقية" ويتعلق بحفظ وترميم المباني والمواقع الأثرية والنصب التاريخية،

وكذا اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي سنة 1972 ميثاق بورا سنة 1979، ميثاق صيانة المدن التاريخية والمناطق الحضرية "ميثاق واشنطن" سنة 1987، مبادئ التحليل والصيانة والترميم المعماري للتراث المعماري سنة 2003 .

وأهم ما جاء فيها ما يلي:

– إن صيانة وترميم المباني الأثرية يجب أن تعتمد على كافة العلوم والتقنيات والفنيات التي تستطيع المساهمة في دراسة وصيانة التراث المعماري.

– إن القصد من صيانة وترميم المنشآت الأثرية هو حمايتها باعتبارها شواهد وأدلة تاريخية قبل أن تكون أعمالا فنية.

– يتحتم لعملية الحفاظ على المباني الأثرية أن تكون دائمة ومستمرة.

– إن عملية الحفاظ على المباني الأثرية تمهد دائما للاستفادة من هذه الآثار عبر إعطائها بعض الوظائف التي تخدم المجتمع.

إن هذا التوظيف والاستخدام أمر مرغوب به لكن عليه أن لا يغيّر تصميم، نظام، زخارف أو ألوان البناء. وضمن هذه الحدود فإنه يسمح فقط بالتعديلات التي تتطلبها تغيير وظيفة الاستخدام بعد أن يتم تخيلها وتصورها وفقا للتطور في العادات والتقاليد وشروط الترخيص.

–الحفاظ على منشأة أثرية يستلزم الاهتمام بالموقع المحيط. طالما أن المحيط التقليدي موجود فيجب الحفاظ عليه. فلا يسمح بالبناء، الهدم أو إجراء تعديل من شأنه أن يشوه علاقات ونسب الأحجام والألوان.

– المنشأة الأثرية جزء لا يتجزأ من التاريخ الذي هي شاهد عليه، وجزء لا يتجزأ من الموقع الذي حدثت فيه. ولا يمكن السماح بنقل المنشأة الأثرية أو جزء منها إلا إذا كانت حماية هذه المنشأة تتطلب ذلك أو إذا كان النقل مبرر ويحقّق فائدة وطنية أو عالمية ذات أهمية عالية.

– يجب عدم السماح بفصل أو نقل المنحوتات، اللوحات، الرسوم الفنية والزخارف التي تشكل جزءا مكملا للمنشأة الأثرية، إلا إذا كان الفصل أو النقل هو الوسيلة الوحيدة لتأمين حمايتها والحفاظ عليها.

– إن عملية الترميم هي عملية استثنائية وتخصصية للغاية، هدفها صيانة وإظهار القيمة الجمالية والتاريخية للمنشأة الأثرية، وتقوم على احترام وإبراز المادة الأصلية والمستندات الموثقة والمعتمدة، ويجب أن تتوقف عند النقطة التي يبدأ فيها التخمين والاستنتاج، وفي هذه الحالة فإن أي أعمال مضافة لضرورة جمالية او فنية يجب أن تكون مميزة عن التكوين المعماري والعناصر الأصلية ويجب أن تظهر بطابع معاصر. والترميم بكل الأحوال يجب أن يستهل ويتبع بدراسة تاريخية وأثرية للمنشأة.

– عندما يثبت أن التقنيات التقليدية غير ملائمة، يمكن تدعيم المنشأة الأثرية باستخدام التقنيات الحديثة لحماية البناء، بشرط أن تكون هذه التقنيات قد أظهرت فعاليتها وفق بيانات علمية وتمّ اختبارها وضمنتها الخبرات.

– يجب احترام التدخلات والإضافات التي حدثت للمبنى الأثري عبر كل العصور طالما أن توحيد الطراز أو الأسلوب ليس هدف الترميم. عندما يحوي المبنى إضافات متراكبة من فترات مختلفة، يمكن السماح بتعرية طبقة وكشف ما تحت الحالة الظاهرة فقط في ظروف استثنائية وعندما يكون الجزء المزال قليل الأهمية والمادة الّتي تظهر للضوء ذات قيمة تاريخية، أثرية وجمالية عظيمة ومحتفظة بحالة جيدة بدرجة كفاية لتبرر هذا الفعل.

– يجب عند استكمال العناصر المفقودة أن تكون العناصر الجديدة منسجمة ومدمجة مع غيرها من عناصر المبنى، لكن بنفس الوقت يجب أن تكون قابلة للتمييز عن العناصر الأصلية فالترميم لا يزيّف الدلائل الفنية والتاريخية.

– لا يسمح بإضافة عناصر جديدة إلّا إذا كانت لا تنتقص من الأجزاء المميّزة في المبنى أو محيطه التقليدي أو التوازن ما بين تركيبته وعلاقته مع محيطه.

– يجب ضمان تهيئة الموقع والإطلال والحفريات واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ والحماية المستمرة والدائمة للعناصر المعمارية المكتشفة. علاوة على ذلك، يجب اتخاذ كافة الإجراءات التي تسهل فهم الأثر وإظهاره بدون تشويه محتواه.

يجب استبعاد كافة أعمال إعادة البناء. يمكن السماح بها فقط في حالة تركيب الأجزاء المفككة، والمادة المكملة المستخدمة يجب أن تكون دائما قابلة للتمييز ويتم استخدامها بالحد الأدنى الذي يضمن الحفاظ على الأثر وإعادته إلى وضعه السابق وتناسق شكله.

– جميع أعمال الحفاظ، الترميم أو التنقيب، يجب أن يصاحبها دائما توثيق دقيق على شكل تقارير تحليلية ونقدية مدعمة بمخططات ورسومات وصور فوتوغرافية.

– يجب أن يضم التوثيق كل مرحلة من مراحل العمل سواء التنظيف، التدعيم، إعادة الترتيب والدمج، وأيضا الخصائص التقنية والشكلية المحددة خلال سير العمل.

يجب أن يوضع سجل التوثيق ضمن المحفوظات التابعة للمؤسسات العامة وأن يكون متوفر للعاملين في مجال الحفاظ والترميم والبحث العلمي. كما يوصى بضرورة نشره.